

Distr.: General
25 September 2012
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه (انظر المرفق) رد
الحكومة الأرجنتينية على تعقيب بريطانيا (A/66/706) بشأن رسالة الأرجنتين المؤرخة
١٠ شباط/فبراير المتعلقة بالعسكرة البريطانية لمنطقة جنوب المحيط الأطلسي والتي عُممت
بوصفها الوثيقة A/66/696-S/2012/86.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال بشأن مسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماتيو إستريمي

الوزير القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق

041012 041012 12-52153 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تشرف حكومة جمهورية الأرجنتين بأن تتوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة للإشارة إلى الرسالة التي تلقاها من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ والتي عُمت باعتبارها الوثيقة A/66/706.

وتلاحظ جمهورية الأرجنتين أن المملكة المتحدة لم تفلح في دحض ما يتحملة هذا البلد وحده من مسؤولية عن العسكرة التي تشهدها منطقة جنوب المحيط الأطلسي، بل وتعترف بذلك في مواضع مختلفة من جوابها.

فقد أقرّ السير فيليب هاموند، وزير الدفاع للمملكة المتحدة، إقرارا علنيا بأن الأرجنتين لا تعترم اتخاذ أي إجراءات عسكرية، كما لا تتوافر لديها القدرات العسكرية لمحاولة استعادة سيطرتها على الجزر، وأنه من جهة أخرى، لا يملك أي معلومات استخباراتية تشير إلى أن جمهورية الأرجنتين تشكل تهديدا حقيقيا لجزر مالفيناس. وإن هذا الإقرار الصادر عن الموظف المسؤول عن جميع المسائل الدفاعية في المملكة المتحدة لخير دليل على سخافة التأكيدات الصادرة عن هذا البلد نفسه في الوثيقة A/66/706، والتي يدّعي فيها أن عسكرة جزر مالفيناس إنما هي لأغراض دفاعية بحتة في مواجهة التهديد المستمر الذي يعزوه إلى الأرجنتين.

فمنذ استعادة الديمقراطية في الأرجنتين في عام ١٩٨٣، ما من مراقب متفطن للواقع السياسي والعسكري في منطقة جنوب المحيط الأطلسي يمكنه الدفع جديا بأن الأرجنتين تشكل تهديدا عسكريا أو أنها تتصرف على نحو يبرر العسكرة التي تقوم بها المملكة المتحدة والتي تتمثل في اتخاذ إجراءات انفرادية مختلفة ذات طابع عدواني تشكل تهديدا لأمن المنطقة. ومن ضمن هذه الإجراءات الانفرادية، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى ما يلي:

(أ) رفع مستوى القاعدة العسكرية الموجودة في منطقة "موني أغرادابلي"، حيث نُقلت إليها القيادة البريطانية لمنطقة جنوب المحيط الأطلسي. وفي هذه الحالة، وكما أُشيرَ إليه عن صواب في المذكرة الاحتجاجية ذات الصلة بالموضوع، يلاحظ أن هذه القاعدة توسع نطاق عملياتها ليشمل قطاعات تتجاوز المنطقة المتنازع عليها. ومن جهة أخرى، يوجد في هذه القاعدة مركز مهم للقيادة والمراقبة وقاعدة للاستخبارات الإلكترونية تتيح رصد الملاحاة البحرية والجوية في المنطقة، مما يسهل الانتشار العسكري البريطاني على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، تشمل هذه القاعدة مهيّطين للطائرات العابرة للقارات وعدد من

الطائرات القتالية من الجيل الخامس (*Eurofighters Typhoon*) المجهزة بنظم القذائف الانسيابية المتطورة التي يصل مداها إلى جزء كبير من المخروط الجنوبي، وهي تكنولوجيا تدل على اعتزام بريطانيا تعزيز قدراتها العسكرية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي؛

(ب) القيام بتمرينات عسكرية بإطلاق قذائف في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، احتجت عليها جمهورية الأرجنتين في حينه لدى المنظمة البحرية الدولية لأنها تعتبر هذه التمرينات انتهاكا من جانب المملكة المتحدة للالتزامات الدولية التي تعهدت بها في إطار هذه المنظمة، حيث أنها تعرض للخطر سلامة الملاحة في منطقة جنوب المحيط الأطلسي؛

(ج) تعزيز القدرة العسكرية على تجميع واستطلاع المعلومات الإلكترونية بتركيب شبكة من الرادارات تشكل نظاما فعالا للدفاع الجوي يمكن استخدامه لإنجاز مهام المراقبة والاستطلاع والرصد البحري والجوي لمنطقة واسعة في جنوب المحيط الأطلسي وأمريكا الجنوبية؛ وزيادة القدرات العسكرية السطحية بإرسال المدمرة *HMS Dauntless* ذات القدرات التكنولوجية المتطورة مقارنة بالفرقاطات المربطة هناك حتى الآن؛ وزيادة القدرات العسكرية الجوية والبرية من خلال إجراء عمليات مشتركة وتعزيز قدرة النقل العسكري الاستراتيجي؛

(د) إرسال غواصة نووية إلى جنوب المحيط الأطلسي، لديها قدرة إدخال السلاح النووي إلى المنطقة. وحدير بالإشارة في هذا الصدد أن إدخال الأسلحة النووية إلى منطقة جنوب المحيط الأطلسي يشكل انتهاكا لمعاهدة ثلاثيوكو التي تدخل المملكة المتحدة طرفا فيها والتي ترمي إلى جعل أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية؛

(هـ) إثارة ضجة إعلامية إثر الزيارة التي قام بها إلى جزر ماليناس الأمير وليام، وهو الشخص الثاني في سلم وراثة العرش البريطاني، بصفته ضابطا ساميا في القوات المسلحة لإجراء مناورات لسلحي البحر والجو، وهي إجراءات استفزازية ترفضها جمهورية الأرجنتين.

وتلاحظ جمهورية الأرجنتين بقلق العدد الكبير من الجنود المنتشرين في جزر ماليناس ونسبتهم قياسا إلى سكانها المدنيين. وفي هذا الصدد، تحذر الإشارة إلى أن عدد السكان المدنيين يبلغ ٣ ٠٠٠ نسمة مقابل قوام من القوات العسكرية البريطانية يتراوح ما بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ فرد. ومن جهة أخرى، فإن الميزانية التي ترصدها المملكة المتحدة للدفاع عن جزر ماليناس لا تتأثر بما يجريه رئيس الوزراء دايفيد كامرون من تنقيح للنفقات الدفاعية والأمنية.

ومن المؤسف أن يتم هذا التعزيز المنهجي للقدرّة العسكرية البريطانية الهجومية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي في سياق الرفض المتعنّت من الجانب البريطاني لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة، كما أنه يتعارض مع أحكام القرار ٤٩/٣١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة القائمة في جزر ماليفيناس ما لم يتم التوصل إلى حل بشأن النزاع على السيادة.

وكانت المملكة المتحدة في وقت سابق قد ساقّت مجموعة من الحجج المتنوعة نسبياً في محاولة منها لتبرير موقفها بشأن نزاع السيادة على جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. أما الآن، فقد أصبحت تقتصر على الاحتجاج بحق مزعوم للشعوب في حرية تقرير مصيرها، وكأن هذا الحق ينطبق على السكان الذين زرعهم هذا البلد في جزر ماليفيناس. ومن المؤسف أن تحاجج المملكة المتحدة بأن الغرض من التعزيزات العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي هو حماية حق مزعوم لهؤلاء السكان في حرية تقرير مصيرهم وأن تجعل استئناف المفاوضات مشروطاً بإرادتهم. فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عدة عقود بأن مسألة جزر ماليفيناس تندرج ضمن شكل من أشكال الاستعمار، مما يعني أن سكانها الحاليين هم سكان استعماريين شأنهم شأن النظام السياسي الذي تطبقه المملكة المتحدة في الأربخيل المتنازع عليه. فحق الشعوب في تقرير المصير لا يعني تكريس أهواء المستعمرين، بل على النقيض من ذلك، لم تُنشأ حرية تقرير المصير لتكون أداة يسخرها المستعمرون لإدامة احتلالهم لإقليم لا يملكونه، وهذه بالذات هي الطريقة التي تحاول بها المملكة المتحدة تطبيق هذا المبدأ. وليس من قبيل الصدفة أن يكتفي المجتمع الدولي بدعوة الطرفين الوحيديين في هذا النزاع السيادي إلى استحضار مصالح سكان الجزر على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة. ففي الحالات الأخرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار، حيث يوجد بالفعل شعب له الحق في تقرير المصير، لجأ المجتمع الدولي إلى أشكال مختلفة لاستطلاع إرادة ذلك الشعب. وقد أحجم عن القيام بذلك فيما يتعلق بمسألة جزر ماليفيناس لأن إرادة الشعب في هذه الحالة غير ذات صلة بحل النزاع السيادي القائم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. ويظل تحرير جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية من نير الاستعمار مسألة معلّقة.

ويعدّ التناقض سمة ثابتة في البيانات الواردة في المذكرة البريطانية المستنسخة في الوثيقة

A/66/706

إذ تؤكد المملكة المتحدة أن الأرجنتين ترفض التعاون في مجال تدابير تعزيز الثقة في منطقة جنوب المحيط الأطلسي. ومع ذلك، فإن المملكة المتحدة هي من تمسك لأكثر من عقد برفض انعقاد اجتماعات الفريق العامل المعني بجنوب المحيط الأطلسي، الذي يهدف إلى بناء الثقة وتلافي الحوادث في المجال العسكري. وعلاوة على ذلك، فإن العسكرة البريطانية المتزايدة لجزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها تتعارض مع موضوع وغرض الاتفاقات الثنائية القائمة بين البلدين بشأن تدابير تعزيز الثقة في المجال العسكري وتفرض عوائق خطيرة أمام استمرار التعاون في هذا الميدان.

وتضاف التدابير البريطانية المذكورة إلى المجموعة الواسعة من الأعمال الانفرادية التي تصدر عن المملكة المتحدة في المنطقة المتنازع عليها في انتهاك للقرار ٤٩/٣١ السالف الذكر. ويتعذر فهم المنطق الذي تستند إليه المملكة المتحدة عندما تؤكد أن الأرجنتين قد علقت تعاونها الثنائي بشأن مسائل شتى ذات صلة بجنوب المحيط الأطلسي، في حين أن تلك الأعمال البريطانية الانفرادية هي السبب وراء استحالة مواصلة ذلك التعاون.

وتشير الأرجنتين إلى أن التعاون في مجال الصيد في منطقة جنوب المحيط الأطلسي قد تعذر بسبب الأعمال الانفرادية المتعاقبة الصادرة عن الجانب البريطاني، من قبيل إقدامه على إقامة ولايته القضائية على المناطق البحرية المحيطة بجزر مالفيناس في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠، وعلى المناطق البحرية المحيطة بجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية في عام ١٩٩٣، وبيع تصاريح الصيد منذ عام ١٩٨٧، والقيام بشكل انفرادي في عام ١٩٩٤ برفع الحظر الكامل المؤقت المفروض على صيد الأسماك في المنطقة المحددة في مرفق الإعلان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وفي القطاع الواقع غرب تلك المنطقة، والقيام في عام ٢٠٠٥ بإنشاء نظام تخصيص ٢٥ عاما من حصص الصيد المتعلقة بالموارد السمكية في المياه المحيطة بجزر مالفيناس، وهو تدبير ينطوي على تصرف انفرادي غير مشروع طويل الأجل بشأن الموارد السمكية في المناطق البحرية المتنازع عليها.

وفي نفس السياق، تشير الأرجنتين إلى أن القرار المتخذ في عام ٢٠٠٧ بإنهاء العمل بالإعلان المشترك بشأن التعاون في الأنشطة البحرية الساحلية في منطقة جنوب غرب المحيط الأطلسي يُعزى إلى تفسيرات متضاربة فيما يتعلق بنطاق التعاون وإلى سلسلة من الأعمال الانفرادية التي أقدمت عليها المملكة المتحدة انتهاكا لهذا الصك.

وفيما يخص إجراء رحلات الطيران المستأجرة والرحلة الجوية الأسبوعية المنتظمة التي تشغلها الخطوط الجوية الشيلية "لأن شيلي" إلى جزر مالفيناس والتي أشارت إليها المملكة المتحدة في مذكرتها المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، من المؤسف أن الحكومة

البريطانية لم تنظر بجدية في الاقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين بهدف تنقيح الوضع الراهن فيما يتعلق بخطط الاتصالات الجوية بين البر الرئيسي في الأرجنتين وجزر مالفيناس.

وما دامت المملكة المتحدة تصر على تجاهل الالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، بوصفها طرفاً في نزاع السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، فإن الأرجنتين لا تجد أمامها خياراً آخر سوى اتخاذ تدابير ترمي إلى حماية حقوقها على مواردها الطبيعية في نطاق ولايتها الداخلية. وقد أوضحت الأرجنتين للطرف البريطاني أن هذه القوانين، ومنها المرسوم ٢٥٦/٢٠١٠، تتماشى والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي للبحار.

ويتعين أيضاً الإشارة إلى أن جميع الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تشكل تعبيراً عن الإرادة السيادية لكل دولة من هذه الدول، وهي تتماشى مع القانون الدولي ومع التشريعات المعمول بها في كل منها. وفي هذا السياق، جدير بالذكر أن الإجراء الذي اتخذته السوق المشتركة والذي تشير إليه المملكة المتحدة في مذكرتها المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إجراء اتخذته جميع الدول الأعضاء في السوق إزاء علم لا تعتبره علماً قانونياً.

وأخيراً، ترفض الأرجنتين ما توحى به بريطانيا من أن الأرجنتين تحتفظ بقواعد عسكرية في القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) باعتباره إيجاء لا أساس له على الإطلاق. وقد أتاحت معاهدة أنتاركتيكا آليات فعالة لرصد الامتثال لأحكامها، التي تحظر إنشاء قواعد عسكرية في أنتاركتيكا. وكان حري بالمملكة المتحدة أن تلجأ إلى تلك الآليات لو كانت جادة في إيجائها، لكنها لم تفعل، لأن هذا الإيجاء لا يقوم على أي أساس والغرض منه هو صرف الانتباه عن المشكلة الحقيقية التي تواجهها الأرجنتين والمنطقة بسبب العسكرة المستمرة والمتزايدة لمنطقة جنوب المحيط الأطلسي.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها في السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليمها الوطني.